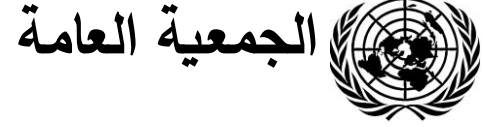


Distr.: General
14 February 2024
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

4	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
6	ثانيا - الميزانية
7	ثالثا - الظروف الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
8	باء - السياحة
8	جيم - الخدمات المالية
9	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
9	هاء - البنى التحتية
10	واو - النقل والاتصالات
11	رابعا - الظروف الاجتماعية
11	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة المتاحة عبر الرابط التالي:

www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers



الرجاء إعادة استعمال الورق

110324 200224 24-02802 (A)



11	باء - التعليم
12	جيم - الصحة العامة
13	دال - الجريمة والسلامة العامة
13	هـاء - حقوق الإنسان
14	خامسا - البيئة
15	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
16	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
16	ألف - موقف حكومة الإقليم
16	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
17	ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة
	المرفق
20	خريطة أنغويلا

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، يخضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة جوليا كراوتش (منذ أيلول/سبتمبر 2023). وهي ثالث امرأة تشغل منصب الحاكم في أنغويلا.

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد 240 كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و 113 كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و 8 كيلومترات إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه 213 قدما.

مساحة الأرض: 96 كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها 26 كيلومترا وعرضا مسافة أقصاها 5 كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 92 178 كيلومترا مربعا.

عدد السكان: 15 899 نسمة (تقديرات عام 2023).

العمر المتوقع عند الولادة: 77 سنة (الرجال: 74,1 سنة؛ والنساء: 81,2 سنة (تقديرات عام 2022)).

اللغات: يتكلم الإنكليزية 97 في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء إليس لورينزو وبستر (منذ حزيران/يونيه 2020).

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 29 حزيران/يونيه 2020؛ وستجرى الانتخابات المقبلة بحلول أيلول/سبتمبر 2025.

الحزبان السياسيان الرئيسيان: الحركة التقدمية لأنغويلا؛ وجبهة أنغويلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 21 019 دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام 2022).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: 8 في المائة (تقديرات عام 2012).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وهو مربوط بدولار الولايات المتحدة الذي يساوي 2,6882 دولار من دولارات شرق الكاريبي.

لمحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام 1650، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام 1980، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل أول مرة حيز النفاذ في عام 1982 وعُدِّل في أعوام 1990 و 2019 و 2020، على أن حكومة أنغويلا تتألف الآن من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملك الخاص، لبسط السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

2 - ووفقا للدستور، يتألف المجلس التنفيذي للإقليم من رئيس الوزراء، ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء وعضوين بحكم منصبهما، هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، من دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب حاليا لفترات مدة كل منها خمس سنوات، وهو يضم رئيس المجلس وأعضاء لا يزيد عددهم عن سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، وأربعة أعضاء ينتخبون من جميع الدوائر الانتخابية على نطاق الجزيرة، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما. وبناء على طلب من حكومة أنغويلا، فإن أمر (تعديل) دستور أنغويلا لعام 2020 غيّر فئة الأشخاص المؤهلين لشغل منصب نائب رئيس مجلس النواب. ويترتب على الأمر أنه لا يجوز للنائب العام ولا لنائب الحاكم شغل ذلك المنصب، ولكن يجوز انتخاب نائب رئيس مجلس النواب من بين أعضاء الجمعية العامة المنتخبين الذين لا يشغلون عضوية المجلس التنفيذي. وتنتخب الجمعية أيضا نائبا جديدا لرئيس مجلس النواب عندما تجتمع لأول مرة بعد دخول الأمر حيز النفاذ. ويختار الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب العضو الذي يرى الحاكم أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين ليعينه في منصب رئيس الوزراء. وبموجب التعديلات الدستورية لعام 2019، أُدرج حد أقصى لشغل منصب رئيس الوزراء وهو فترتان متتاليتان. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة رئيس الوزراء، من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس.

3 - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في 29 حزيران/يونيه 2020 عن انتقال رئاسة الحكومة من جبهة أنغويلا المتحدة، التي فازت بأربعة مقاعد، إلى الحركة التقدمية لأنغويلا، التي فازت بسبعة مقاعد. وتولى إليس لورينزو وبستر المنتمي إلى الحركة التقدمية لأنغويلا منصب رئيس الوزراء في 30 حزيران/يونيه 2020.

4 - ووفقا لما جاء في تقرير المشرف على الانتخابات الذي نشر في تموز/يوليه 2020، شملت التغييرات والابتكارات التي أدخلت على الانتخابات العامة لعام 2020 ما يلي: سن قانون الانتخابات لعام 2019 وأنظمة تسجيل الانتخابات لعام 2020؛ ووضع قاعدة بيانات للناخبين على الإنترنت؛ واستحداث بطاقات تسجيل الناخبين؛ واستحداث دفاتر اقتراع إلكترونية؛ والأخذ بالاقتراعات المسبقة لفئات معينة من الناخبين؛ واستحداث الجدولة الإلكترونية للأصوات؛ وتكليف مكتب مركزي مستقل لشؤون الانتخابات بالاضطلاع بجميع الخدمات الانتخابية؛ وتنظيم جلسات لتوعية جماهير الناخبين؛ وإنشاء دائرة انتخابية واحدة على نطاق الجزيرة لانتخاب أربعة مرشحين.

5 - وقانون أنغويلا هو القانون العام المطبق في إنكلترا وويلز، إلى جانب جميع التشريعات المتوارثة حتى آب/أغسطس 1971 عن الدولة المشتركة السابقة، وهي دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، وأي تشريعات سنتها، منذ ذلك التاريخ، جهات محلية أو المملكة المتحدة نيابة عن أنغويلا. وتتولى المحكمة العليا لشرق الكاريبي تطبيق القانون، وهي محكمة إقليمية مقرها في سانت لوسيا أنشئت للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من شعبتين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا. ويمكن اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملك الخاص.

6 - وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

7 - وفي عام 2011، شكّلت أنغويلا فريقاً لصياغة دستور جديد برئاسة ه. كليفتون نايلز. وكما أفادت تقارير سابقة، قُدم مشروع نص إلى الحكومة في شباط/فبراير 2012 يتضمن تغييرات في الحكم يمكن أن تصبح مكونات رئيسية لدستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل النهوض بعملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وكلفتها بأن تضطلع بجملة أمور منها استعراض المقترحات السابقة لإصلاح دستور أنغويلا لعام 1982. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من اللجنة في شكل مشروع الدستور الجديد، ومشروع قانون الانتخابات الجديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، وبعد ذلك عقدت لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي جلسة مشاورات عامة. وصدر مشروع منقح للدستور، مؤرخ 31 آذار/مارس 2017، وعرض على المجلس التنفيذي في 4 أيار/مايو. وفي حزيران/يونيه 2018، قدمت حكومة الإقليم مقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بشأن التعديلات المدخلة على دستور أنغويلا، على أن تُنفذ من خلال نهج مرحلي، حيث تدخل المرحلة الأولى حيز النفاذ قبل الانتخابات العامة لعام 2020، وتليها بعد ذلك المرحلة الثانية، التي تتألف من إجراء استعراض كامل للدستور.

8 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أُجريت جلسة مشاورات عامة في الإقليم بشأن مشروع أمر (تعديل) دستور أنغويلا. وفي شباط/فبراير 2019، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، لدى إطلاعها لجنة الشؤون الخارجية في برلمانها على مشروع الأمر الصادر عن مجلس الملكة الخاص، أن المقترحات الواردة في إطار المرحلة الأولى كانت محل تفاوض مع حكومة الإقليم وأنها تهدف إلى تحسين كفاءة العمليات الحكومية والتحصير للانتخابات. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم تؤثر المقترحات على توازن السلطات الدستورية بين المملكة المتحدة وحكومة الإقليم.

9 - وأقر مجلس الملك الخاص الأمر ذا الصلة في المجلس في نيسان/أبريل 2019، وأدخلت الحاكمة المرحلة الأولى من التعديلات على دستور أنغويلا حيز النفاذ في 14 أيار/مايو 2019. وبدأت المفاوضات الرسمية للمضي قدماً بالمرحلة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتضمن بيان مشترك صادر عن فريقَي التفاوض التابعين للمملكة المتحدة وأنغويلا مؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الإشارة إلى إحراز تقدم طيب رغم عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أي نتيجة نهائية. وأشار البيان كذلك إلى وجود شواغل في أنغويلا بشأن الفصل بين الإصلاحات الانتخابية والدستورية. وفي عام 2021، بدأت مجدداً سلسلة من المشاورات العامة بشأن التعديلات الدستورية، وذلك إبان جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (راجع أيضاً الفقرة 61).

10 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، وانسجاما مع كتابها الأبيض المعنون "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" الذي نُشر عام 2012، ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأнгويلا أن يكون مستندا إلى الرغبة الصريحة التي يبديها شعب أنغويلا ويعبر عنها بطريقة دستورية. فإذا ما أعرب عن رغبة صريحة في نيل الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقها.

11 - وطُرح استفساران في برلمان المملكة المتحدة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023، على التوالي، أحدهما، من قبل لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية، لاستقراء الترتيبات الدستورية لأقاليم ما وراء البحار وما إذا كانت العلاقة تقي بالغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين؛ وأما الاستفسار الثاني، فمن قبل لجنة الإجراءات في مجلس العموم لدراسة الخيارات المتاحة فيما يتصل بتمثيل أقاليم ما وراء البحار في مجلس العموم.

12 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت حكومة أنغويلا أدلة خطية على كل استفسار منهما. فردا على الاستفسار الأول، أشار رئيس الوزراء إلى التحديات المستمرة في أعقاب جائحة كوفيد-19 العالمية، وتعاقب الكوارث الطبيعية لاحقا للصددمات المتعلقة بالمناخ، وقرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي. ورغم أن حكومة المملكة المتحدة وفرت الموارد التي كانت الأقاليم في أمس الحاجة إليها، فقد تكبدت الأقاليم خسائر مالية وتجارية فادحة. وعلاوة على ذلك، كانت المملكة المتحدة تنفذ عملية إصلاح دستوري في العقود الأخيرة، وكان من الضروري أن تتضوي أقاليم ما وراء البحار تحت هذا التوجه صوب التحديث والإصلاح وإعادة توزيع السلطات. وردا على الاستفسار الثاني، أعرب رئيس الوزراء عن رأي مفاده أنه يجب استكمال الترتيبات التشريعية وتحديثها لتعكس الرغبة المتزايدة للمواطنين في الأقاليم في تحقيق الحكم الذاتي، وكذلك تمكين حكومات الأقاليم من التعامل بفعالية أكبر مع تحديات الحكم الجديدة، بدءا من مخاطر تغير المناخ وانتهاء بالجائحات العالمية. وأعرب أيضا عن ضرورة إعادة توزيع السلطات بشكل أساسي بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، والارتقاء بالعلاقات الثنائية. وقدمت حكومة الإقليم مقترحات لمعالجة القصور في العملية الديمقراطية والافتقار إلى التمثيل الكافي اللذين تعاني منهما حاليا أنغويلا وغيرها من أقاليم ما وراء البحار في العمليات البرلمانية للمملكة المتحدة.

ثانيا - الميزانية

13 - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار عمل بشأن المسؤولية والتنمية في سياق المالية، أدمج ضمن قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وحدد هذا الإطار التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، ومبادئ توجيهية بشأن الاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة تشمل فترة لا تقل عن ثلاث سنوات مالية.

14 - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن أنغويلا ملتزمة بالإصلاحات المالية وهي ممسكة بزمam المسؤولية المالية للإقليم. وقد أعربت حكومة الإقليم عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى جهود التعافي والضغط المالية التي أعقبت إعصار إيرما، ينبغي ألا يكون الإصلاح المالي شرطا مسبقا للإغاثة في حالات الكوارث.

15 - وفي آب/أغسطس 2023، قدم رئيس الوزراء ووزير المالية والصحة، إليس لورينزو وبستر، إلى شعب أنغويلا دليل المواطنين التمهيدي إلى ميزانية عام 2023، أشار فيه إلى أن ميزانية ذلك العام بلغت

36، 267 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2023. وقُدّرت النفقات المتكررة بمبلغ 93، 245 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أما الميزانية الرأسمالية فقد حُصّصت لها اعتمادات قدرها 43، 21 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدّرت الإيرادات المتكررة بمبلغ 23، 288 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

16 - ووفقاً لنشرة الديون ربع السنوية التي تعدّها وزارة المالية، فإن مجموع الدين العام، الذي يتألف من ديون الحكومة المركزية والديون المضمونة وغير المضمونة من الحكومة المتأتية من مصادر محلية وخارجية، بلغ 86، 409 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 03، 36.

17 - ولا تُفرض في أنغويلا أي ضرائب على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات. وفي أيار/مايو 2018، أقرت حكومة الإقليم ضريبة على السلع والخدمات باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاح الضريبي ووافقت على تطبيقها تدريجياً. وفي 29 تموز/يوليه 2021، أقر مجلس النواب مشروع قانون ضريبة السلع والخدمات، ودخل القانون حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2022 بمعدل ضريبة 13 في المائة، حيث ألغيت معاً خمسة أنواع من الضرائب التي كانت قائمة آنذاك على السلع والخدمات. وبلغ إجمالي ضريبة السلع والخدمات المحصلة في نهاية تشرين الأول/نوفمبر 2022 ما قدره 40.87 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي بزيادة قدرها 14.7 في المائة عن التقديرات المنقحة للإيرادات البالغة 35.63 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وتشير التقديرات إلى أنه الضرائب الجديدة ستسهم بمبلغ 139.96 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في تقديرات الإيرادات الضريبية المقترحة البالغة 234.61 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2023.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

18 - في أعقاب تسجيل أكبر انكماش اقتصادي لم يسبق له مثيل بلغت نسبته 29.87 في المائة في عام 2020 ويعزى إلى جائحة كوفيد-19، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 12.82 في المائة في عام 2021 وبنسبة 21.63 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع حدوث تباطؤ في عام 2023.

19 - ووفقاً لما ذكره المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، فإن القطاعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات والتشييد والوساطة المالية. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تشير التوقعات إلى أن السياحة ستكون أكبر قطاع مساهم في الاقتصاد في عام 2024، حيث تمثل 25,84 في المائة من النشاط الاقتصادي الحقيقي وتزيد بنسبة 79,38 في المائة مقارنة بعام 2021.

20 - وأفادت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2018 بأن أنغويلا تكبدت أضراراً بالغة لحقت ببيئتها واقتصادها جراء إعصار إيرما، وهو إعصار من الفئة 5، هبّ في أيلول/سبتمبر 2017. وقُدّر مجموع الأضرار بمبلغ 507 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدّر مجموع الخسائر والتكاليف الإضافية بمبلغ 331,5 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي و 41,9 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، على

التوالي. وكانت السياحة هي القطاع الأشد تضرراً، وقد كان يمثل القوة الدافعة لاقتصاد أنغويلا، بما في ذلك كونه المصدر الرئيسي لإيراداتها الضريبية، وفي الوقت نفسه لحقت أيضاً أضرار بالغة بقطاعات البنى التحتية المتمثلة في الطاقة والاتصالات والنقل، وهي قطاعات ضرورية لتشغيل قطاع السياحة. ومن ناحية أخرى، ذكرت حكومة الإقليم أنه قد تحقق ازدهار اقتصادي حقيقي بنسبة 5,40 في المائة في عام 2019. وبعد ذلك، توقف النشاط الاقتصادي في قطاع السياحة في عام 2020، حيث تضررت أنغويلا كثيراً من آثار جائحة كوفيد-19. فقد بلغت نسبة التدهور الاقتصادي بالقيمة الحقيقية 29,76 في المائة.

باء - السياحة

- 21 - تضطلع وزارة البنى التحتية والاتصالات والمرافق والإسكان والسياحة بالمسؤولية عن قطاع السياحة، في حين يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم. ولا تتوافر حالياً أي معلومات بشأن وضع خطة رئيسية محدثة.
- 22 - وبلغ عدد الزوار الوافدين في عام 2022 ما قدره 95 767 زائراً، وهو ما يمثل زيادة قدرها 233,7 في المائة مقارنة بعددهم في عام 2021 وقدره 28 696 زائراً. وبلغ عدد الزوار المقيمين 74 053 زائراً، وهو رابع أعلى رقم يسجل سنوياً.

جيم - الخدمات المالية

- 23 - شهد قطاع الوساطة المالية، الذي يمثل جميع الخدمات المصرفية والتأمينية وما يتصل بها من خدمات، تراجعاً بنسبة 2,82 في المائة في عام 2021. وفي عام 2022، يُتوقع أن يحافظ قطاع الوساطة المالية على مكانته بين القطاعات الرئيسية المساهمة في اقتصاد أنغويلا.
- 24 - وقد أُنشئت لجنة الخدمات المالية في أنغويلا في عام 2004، باعتبارها هيئة تنظيمية مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المالية هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم فيما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، انضمت أنغويلا إلى مبادرة أول المعتمدين للالتزام بالاعتماد العاجل لمعيار الإبلاغ الموحد، وهو المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية، وقد وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- 25 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت أنغويلا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية الفعلية، وبدأ نفاذ الاتفاق في 30 حزيران/يونيه 2017. وينص الاتفاق على أن يتاح لسلطات إنفاذ القانون الاطلاع في الوقت المناسب على معلومات بشأن الملكية الفعلية المتعلقة بالكيانات المؤسسية والقانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية لكل طرف.
- 26 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية الفعلية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي ينص على إطار لهذه السجلات. وقد التزمت حكومة أنغويلا بإنشاء

هذا السجل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم عند الاقتضاء. وفي عام 2020، توقعت حكومة المملكة المتحدة بدرجة معقولة أن تصبح سجلات أقاليم ما وراء البحار، جاهزة بحلول نهاية عام 2023.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

27 - النشاط الزراعي في أنغويلا محدود بسبب ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وقلة هطول الأمطار. ويقوم عدد قليل من المزارعين بتوريد الخضروات الطازجة إلى السوق المحلية. وإنتاج الأغذية منخفض، وهو ما يؤدي إلى استيراد أكثر من 90 في المائة من المنتجات. وفي عام 2023، قامت وزارة الاستدامة والابتكار والبيئة بشراء بيوت ظليلة وأغطية للتربة وخزانات مياه لتوزيعها على المزارعين، وطورت مرافق وخدمات لدعم مربي الماشية. وفي عام 2024، من المتوقع أن تتخذ الوزارة تدابير دعم لمزيد من المزارعين من خلال توفير البيوت الظليلة لتحسين المناخ، وخزانات المياه للمساعدة في الحصول على مياه الشرب، وإنتاج الأعلاف للماشية، وتشغيل المفرخة والمسلخ.

28 - ويتسم صيد الأسماك بالأهمية لسبل عيش الكثيرين من مواطني أنغويلا، إذ يوفر إيرادات مباشرة لأكثر من 300 شخص؛ ويتحول عدد أكبر إلى ممارسة صيد الكفاف. وفي عام 2024، من المقرر تنفيذ تدابير دعم لصيادي الأسماك، بما في ذلك توفير أجهزة عامة لتجميع الأسماك وأسلاك قابلة للتحلل الحيوي بهدف التشجيع على الاستدامة وبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع إجراء تقييم للأرصدة السمكية في مصايد أسماك مختارة كخطوة رئيسية في عملية إصدار الشهادات لمصايد الأسماك المحلية. وحسبما ورد في تقارير سابقة، تستغل أنغويلا أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخالصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة. وتبذل وحدة مصايد الأسماك والموارد البحرية في إدارة الموارد الطبيعية جهوداً لحشد الصيادين في هيئة موحدة ولتشجيع الإشراف على مصايد الأسماك واتباع سبل مستدامة ومبتكرة لتعزيز قطاع صيد الأسماك. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن خطة أنغويلا لتنمية مصائد الأسماك للفترة 2015-2025 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل 2016، تحدد العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاستغلال الأمثل والمستدام لموارد مصايد الأسماك في أنغويلا. وفي آذار/مارس 2022، وافقت حكومة الإقليم على خطة تنفيذ أنغويلا للزراعة للفترة 2022-2024، التي توفر خريطة طريق لتنمية الاقتصاد الأزرق.

هاء - البنى التحتية

29 - وفقاً لما ذكرته حكومة أنغويلا، يوجد في الإقليم نحو 100 كيلومتر من الطرق المعبدة و 60 كيلومتراً من الطرق غير المعبدة. ويزيد عمر بعض الطرق المعبدة عن 25 سنة ولا تجرى لها صيانة كافية.

30 - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي هيئة نظامية مستقلة، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، وهو يوفر الخدمات للطائرات التجارية والخاصة على حد سواء. وتسيّر رحلات جوية مباشرة بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسينت مارتن/سانت مارتن وبورتوريكو والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ميامي. وإضافة إلى ذلك، لا تزال خدمة العبارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسينت مارتن/سانت مارتن تمثل وصلة نقل دولية حيوية بين أنغويلا وسائر البوابات الدولية الرئيسية.

31 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت حكومة المملكة المتحدة حكومة الإقليم هبة قدرها 60 مليون جنيه استرليني في أعقاب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الإعصار إيرما في وقت سابق من ذلك

العام. وقد أنشئ "برنامج أنغويلا" بفضل هذه الهبة بموجب مذكرة تفاهم وُقعت في أيار/مايو 2018 بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم. وقد أكدت حكومة الإقليم قائمة بمشاريع البنية التحتية المقرر دعمها من خلال التمويل، منها تجديد المدارس، والمستشفى الوحيد، وثلاث عيادات متعددة التخصصات، ووحدة الصحة البيئية، وغير ذلك من نواحي البنية التحتية الوطنية الحيوية، من قبيل المطار الوحيد في الجزيرة ومحطة عبارات الركاب في بلوينغ بوينت. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد كان من المتوقع أن تُفتتح محطة بلوينغ بوينت للعبارات. وأفيد بأن هذه المحطة دخلت طور الخدمة في 30 كانون الثاني/يناير 2023. وجرى تبير تمويل إضافي بقيمة 21 مليون جنيه استرليني لتمويل مبادرات أخرى، منها بناء رصيف جديد للبضائع في ميناء رود باي، وإعادة ترصيف مدرج المطار. ووفقا لما جاء في خطاب الميزانية الذي ألقاه رئيس الوزراء ووزير المالية والصحة، فقد أعلن عن تمويل إضافي قدره 4 ملايين جنيه استرليني في السنة على مدار ثلاث سنوات في إطار "برنامج بناء القدرة الاقتصادية على الصمود في أنغويلا" الذي يستهدف المشاريع الجديدة الرامية إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود، ومنها مشروع إصلاح طريق ذي فالي ومواصلة تطوير قطاع الطيران.

واو - النقل والاتصالات

32 - ذكرت حكومة الإقليم في خطابها عن ميزانية عام 2023 أن وزارة البنى التحتية والاتصالات والمرافق والإسكان والسياحة والإدارات التابعة لها لديها ميزانية متكررة تبلغ 26,67 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي بزيادة قدرها 14,7 في المائة (3,43 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي) مقارنة بالنفقات المتكررة لعام 2022 البالغة 23,24 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وهذه الزيادة تعزى أساسا إلى زيادة في الإعانة المخصصة لمؤسسة المياه في أنغويلا إلى أن تدخل المؤسسة مرحلة التشغيل الكامل في عمليات الحكومة المركزية.

33 - والمدرج الوحيد في الجزيرة غير مناسب لاستيعاب الحمولات والطائرات الكبيرة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يجري العمل من أجل تطوير المطار وتوسيع نطاق عمليات المطار لتحسين إمكانية وصول الرحلات الدولية وإتاحة نقل شحنات جوية أكبر إلى الجزيرة. وفي إطار التمويل المقدم من الدولة القائمة بالإدارة للمشاريع الرامية إلى بناء قدرة الاقتصاد على الصمود، صدر تكليف بإعداد خطة رئيسية للمطار، وقد أنجزت في آذار/مارس 2022. وفي 9 حزيران/يونيه 2022، أعلنت الخطة الرئيسية للمطار للفترة 2022-2041، وهي تحدد الفرص والقيود المرتبطة بالبنية التحتية الحالية للمطار. وتشير الخطة إلى مبنى محطة الركاب في المطار باعتباره من العناصر الأساسية التي تحتاج إلى تطوير فوري؛ وقد بدأ العمل على ذلك في عام 2022.

34 - وأنغويلا لديها نظام هاتفي داخلي حديث مجهز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة مُسَاحِلَة تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، ويشهد هذا القطاع منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

35 - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والتعليم والمكتبات الخدمات الاجتماعية إلى الجمهور. وتحدد السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية التي أعلنت في عام 2019 إطار العمل المتعلق بنظام متكامل للحماية الاجتماعية في الإقليم، بهدف مساعدة أنغويلا في المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف التي تركز على التطورات الاجتماعية. وتهدف هذه السياسة إلى كفالة الإنصاف والعدالة في تقديم الخدمات، مع احترام آراء أصحاب الحقوق وإسهاماتهم، ووضع الحماية الاجتماعية في إطار عمل موحد ومتناسك للتخطيط والاستجابة. وتواصل حكومة أنغويلا تقديم الإغاثة المؤقتة للفئات الضعيفة في شكل منح للمساعدة العامة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن مجال الحماية الاجتماعية المصممة لمواجهة الصدمات قد شهد تحقيق بعض الإنجازات الكبيرة.

36 - وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية والتعليم والمكتبات توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال، الذي وُضع بالتعاون مع اليونسيف، لكفالة عمل جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال معاً لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ما فتئت الوزارة تتلقى الدعم من دائرة المشورة والدعم التابعة لمحكمة الطفل والأسرة في المملكة المتحدة، التي وفرت سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين في المجالات المتعلقة بحماية الطفل.

37 - واستمر رصد تنفيذ البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال في اجتماعات الاستعراض التي تعقد شهرياً مع الوكالات الرئيسية. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تطور مجلس حماية الطفل الذي أنشئ في عام 2016 ليصبح مجلس حماية الطفل والحد من الأضرار، وهو يعمل على حماية الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة في المجتمع المحلي.

باء - التعليم

38 - وفقاً لما ذكرته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بلغت نسبة محو الأمية الوظيفية في عام 2020 في أنغويلا 95,7 في المائة بين الرجال و 95,4 في المائة بين النساء، والالتحاق بالمدارس العامة (الابتدائية والثانوية على حد سواء) متاح للجميع بلا استثناء، حيث يكمل 100 في المائة من الطلاب الصف الأخير من الدراسة.

39 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، توفر وزارة التعليم، بالتعاون مع المجلس المشترك لشرق البحر الكاريبي لإعداد المعلمين وكلية أنغويلا للتعليم المتوسط، التدريب أثناء الخدمة للمعلمين الذين يحتاجون إلى شهادات اعتماد، فضلاً عن التطوير المهني المستمر لجميع المشرفين على المدارس والمعلمين والموظفين الفنيين والموظفين المساعدين. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة التعليم لديها نظام قوي لجودة المعلمين يوفر الدعم المستمر داخل الفصول الدراسية للمعلمين الجدد؛ ومراقبة جميع المعلمين والموظفين الفنيين ومديري المدارس ورصدهم وتقييمهم. وفي 12 أيار/مايو 2022، وافق المجلس التنفيذي على خطة تطوير التعليم للفترة 2020-2025 التي تتضمن الأولويات التالية: تلبية الاحتياجات المتغيرة للطلاب ومشاركة

الطلاب؛ وتبني التكنولوجيا والتطورات التكنولوجية وتعزيزها؛ والتنمية الشاملة للموارد البشرية؛ وتعزيز بيئة التعليم والتعلم؛ ومعالجة المشهد المتغير للغة الإنكليزية كلغة ثانية.

40 - وتمنح كلية أنغويلا للتعليم المتوسط درجات جامعية متوسطة ودبلوم دراسات عليا، وتوفر مقومات التأهيل للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وما إلى ذلك. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يوجد في الإقليم فرع لاثنتين من كليات الطب الخاصة مقرهما في الولايات المتحدة.

41 - وأعربت حكومة أنغويلا عن رأي مفاده أن الإقليم سيستفيد من تقييم رسمي لمستوى التعليم المقدم في الجزيرة، فضلا عن الأخذ بخيارات بديلة لتوفير التعليم، عند الاقتضاء، خارج الإقليم أو من خلال التعلم الإلكتروني والتعلم من بُعد. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد دفعت جائحة كوفيد-19 بوزارة التعليم إلى وضع التعلم الإلكتروني والتعلم من بُعد على رأس قائمة أولوياتها. ففي حزيران/يونيه 2022، أعلنت وزارة التعليم عن بدء مشروع شامل لإدماج التكنولوجيا يسمى "Project INSPIRE"، نُفذ تجريبيا في مدرسة أورباليا كيلي الابتدائية. ويركز مشروع "Project INSPIRE" على شراء التكنولوجيا للمساعدة في التدريس والتعلم، ويوفر التدريب للمعلمين ويقدم الدعم للتجارب التعليمية الرامية إلى إحداث تحول، ويعمل على وضع خطة صارمة لتقييم الأداء. ويلزم تنفيذ مزيد من الاستثمارات لتحسين توافر إمكانية الوصول الموثوق إلى الإنترنت في المرافق التعليمية وتوسيع نطاق مشروع "Project INSPIRE" ليشمل جميع المدارس العامة في الجزيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، بدأت وزارة التعليم، بالتعاون مع مؤسسة عائلة ريتشارد شولز، برنامجا للوجبات المدرسية يضمن توفير وجبات صحية ومتوازنة لجميع الأطفال في ثلاث مدارس ابتدائية وقع عليها الاختيار لتنفيذ البرنامج بصورة تجريبية.

42 - ويدفع الطلاب المنتمون إلى أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. ويتأهل الطلاب للحصول على قروض لتوفير الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد قاموا بتسوية أوضاعهم لدى وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يكونوا بصدد البدء في دراسة مقررات جامعية بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2023/2024. ويُشجّع الطلاب المؤهلون على استصدار جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب للحصول على المركز المؤهل لدفع رسوم الدراسة في المملكة المتحدة بالمعدل المحلي.

جيم - الصحة العامة

43 - تضطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم ثلاثة عيادات متعددة التخصصات ومستشفى واحدا، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا، الذي شهد تنفيذ استثمارات كبيرة في بنيته التحتية خلال عام 2020، بما في ذلك محطة بنيت خصيصا لإنتاج الأكسجين، ومبانٍ للتخزين، ومبنى ملحق بالمختبر الذي يحوي قدرات على الكشف عن فيروس كوفيد-19، من خلال إجراء الاختبار بتقنية تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR). واشتملت التحسينات الأخرى التي نُفذت في عام 2022 على إنشاء وحدة جديدة لغسيل الكلى وجناح للعزل.

وعادةً ما يُنقل المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية صحية من المستوى الثالث إلى جزيرة مجاورة. وما زالت أنغويلا تعتمد على المؤسسات الصحية الإقليمية والدولية للحصول على الخدمات المتخصصة.

44 - وتتولى وزارة المالية والصحة تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، وتضطلع بمهام وضع السياسات وبالمهام التنظيمية، وهي تعمل ضمن إطار عمل الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة.

45 - وبموجب نظام الحصص، الساري منذ عام 1985، كان ما يصل إلى أربعة مرضى من أنغويلا يحصلون سنوياً على رعاية صحية أولية مجانية من خلال دائرة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة. وقد دعت حكومة الإقليم إلى إعادة النظر في نظام الحصص، لأن عدد السكان زاد بنسبة 250 في المائة منذ عام 1985، وقد ذكرت حكومة الإقليم أن هذا النظام أدى إلى اعتماد الإقليم على الجزر المجاورة للحصول على الرعاية الصحية.

46 - وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة انتشار جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة. وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن ما تقدمه من دعم يتسق مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

دال - الجريمة والسلامة العامة

47 - تضطلع قوة الشرطة الملكية في أنغويلا بالمسؤولية عن حماية سكان أنغويلا وزوارها. ونظراً لتزايد العنف باستخدام الأسلحة النارية في السنوات الأخيرة، تلتزم حكومة الإقليم بتعزيز قدرات قوة الشرطة. وفي عام 2024، من المقرر تخصيص موارد للقوة العاملة وقطاع التكنولوجيا فضلاً عن التدريب والتطوير.

48 - وبعد إقرار قانون وحدة الاستخبارات المالية لعام 2020 في كانون الأول/ديسمبر 2020، لم يعد لهيئة الإبلاغ عن غسل الأموال وجود. وأنشئت بموجب القانون وحدة الاستخبارات المالية بوصفها المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تعهد المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحقيقات المتعلقة بالجرائم المالية، بما فيها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. وتتولى تنفيذ هذه المهام الشعبتان التابعتان للوحدة وهما شعبة الاستخبارات وشعبة التحقيقات.

49 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. ففي عام 2022، كانت السفينة HMS Duntless متمركزة في منطقة البحر الكاريبي في إطار الاضطلاع بمهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة.

هاء - حقوق الإنسان

50 - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالممتلكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين

الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد بدأ في أنغويلا تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الحالات التي تنعدم فيها سبل الانتصاف الأخرى في الإقليم. غير أنه لم يبدأ حتى الآن في أنغويلا تطبيق معاهدات أساسية دولية أخرى لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا - البيئة

51- أعلنت حكومة أنغويلا، في خطابها عن ميزانية عام 2020، عن إنشاء إدارة الموارد الطبيعية، التي انبثقت عن دمج إدارات البيئة، والزراعة، ومصايد الأسماك والموارد البحرية بهدف زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة الثروات الطبيعية لأنغويلا.

52- وفي شباط/فبراير 2021، أنشأت وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والموارد الطبيعية فرقة عمل "أنغويلا الزرقاء" للاستفادة من فرص النمو الاقتصادي المتأنية من الموارد البحرية وتيسير تطوير الاقتصاد الأزرق في أنغويلا في إطار تعاوني في مجالات صيد الأسماك في عرض البحر والطاقة والنقل وإدارة النفايات وتغير المناخ والسياحة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قدم الصندوق الخيري لمصايد الأسماك التابع لشركة Fishmongers تمويلا لعقد خمسة اجتماعات لشبكة الممارسين في مجال المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، وهو ما أتاح للممارسين في أقاليم ما وراء البحار وضع خدمات النظم الإيكولوجية على قائمة الأولويات، وتقديم واستعراض النتائج، ومناقشة سبل تحسين الحسابات في المستقبل.

53- وحصلت حكومة الإقليم على تمويل من صندوق داروين المعزز "Darwin Plus"، المعروف أيضا باسم صندوق أقاليم ما وراء البحار للبيئة والمناخ، لفائدة مجموعة من المشاريع المتنوعة. وفي عام 2017، قدم صندوق داروين المعزز مبلغ 228,584 جنيه استرليني لأنشطة التعاون الإقليمي كي يحقق الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي؛ وانتهى المشروع في آذار/مارس 2023. وفي عام 2021، قدم الصندوق مبلغ 228 595 جنيه استرليني لمشروع الإدارة المستدامة للسرغس في أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات، لأن تدفقات السرغس تخلق أثارا إيكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية متزايدة على هذه الأقاليم منذ عام 2011؛ ومبلغ 284 755 جنيه استرليني لحماية التنوع البيولوجي في أنغويلا من خلال بناء القدرات في مجال إدارة النباتات الغازية، من أجل التصدي لخمسة أنواع من النباتات الغازية ذات الأولوية والقضاء على ثلاثة أنواع منها على الأقل؛ ومبلغ 328,144 جنيه استرليني لإضفاء الطابع المؤسسي على حلول الإدارة المستدامة والتعاونية للمتنزهات البحرية في الإقليم؛ ومبلغ 300 576 جنيه استرليني لمشروع يتعلق بالتأثير، ومبلغ 371 004 جنيه استرليني لمشروع حفظ أسماك القرش في أنغويلا. ومن المقرر انتهاء هذه المشاريع في عام 2024. وفي عام 2022، قدم الصندوق مبلغا قدره 499 982 جنيه استرليني لأغراض التطبيق التجريبي لحل جديد لمواجهة الأنواع الغازية في أقاليم ما وراء البحار، ومبلغ 299,249 جنيه استرليني لتعزيز رصد الأنواع غير المحلية الغازية في الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار ومنع دخولها إلى الأقاليم. ومن المقرر أن تنتهي هذه المشاريع في عام 2025. ويمثل

منتزه النافورة الوطني أكبر محمية برية في أنغويلا، ولكنها تدهورت بشدة بفعل الأنواع الدخيلة الغازية التي تهدد التنوع البيولوجي الأصلي، بما في ذلك الزواحف والنباتات المتوطنة المهددة بالانقراض عالمياً والمهددة بالانقراض بشدة. ووفقاً لما ذكره الصندوق، من المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى إنشاء أول "جزيرة في البر الرئيسي" في أقاليم ما وراء البحار عن طريق إحاطة المنتزه بحاجز يستخدم التكنولوجيا الفائقة ومقاوم للآفات ومقاوم للعواصف، وإزالة العديد من الأنواع الدخيلة الغازية الضارة، وإدارة الموقع باعتباره محمية آمنة للأحياء البرية ومركزاً لجذب الزوار لضمان تحقيق فوائد مستدامة طويلة الأجل لفائدة التنوع البيولوجي والأفراد في أنغويلا.

54 - وتلقت حكومة الإقليم تمويلاً من صندوق النزاع والاستقرار لفائدة "برنامج بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات البيئية وتحقيق الأمن في ظل مناخ متغير من خلال حفظ التنوع البيولوجي". ويسعى البرنامج إلى التصدي إلى مجموعة من الأخطار التي تهدد الشعاب المرجانية لتحقيق القدرة على الصمود على الأمد الطويل ومساعدة الشعاب المرجانية على مكافحة الأمراض بطريقة طبيعية والتأقلم مع الظروف البيئية المتغيرة، وكذلك تيسير اتباع نهج تعاوني تسترشد به الإدارة التكيفية للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، استناداً إلى التكنولوجيات الناشئة والابتكار.

55 - ويشكل برنامج الحزام الأزرق المبادرة الدولية للحفاظ على البيئة البحرية التي أطلقتها حكومة المملكة المتحدة. وقد انضمت أنغويلا إلى البرنامج في عام 2023. وفي العام نفسه، جرى الاضطلاع بالأعمال الميدانية، بما في ذلك عمليات النشر لأغراض التدريب.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

56 - الإقليم عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (منذ عام 1998)، والجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وهو عضو في مصرف التنمية الكاريبي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. ومنذ عام 2011، يقيم الإقليم حواراً رسمياً مع صندوق النقد الدولي.

57 - وتتعاون حكومة الإقليم مباشرة مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث.

58 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تفاوض فريق مؤلف من ممثلين عن حكومتي أنغويلا والمملكة المتحدة على اتفاق لحدود بحرية بين أنغويلا وأنتيغوا وبربودا، ووقعت معاهدة في هذا الشأن في تموز/يوليه 2021.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

59- كُتِر ممثِل لحكومة أنغويلا في كلمة ألقاها أمام الحلقة الدراسية الإقليمية لعام 2022 للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار)، التي عقدت في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022 في كاستريس، تأكيد أن حكومة الإقليم تدرك أن تعزيز الأساس الذي يقوم عليه مجتمع عظيم يقتضي زيادة الاستثمار في أفرادهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية عن مصيرهم.

60- وذكر الممثل أن المفاوضات بشأن دستور جديد بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة لم تختتم بعد وتقرر إرجاؤها إلى ما بعد الانتخابات العامة في عام 2020. وأكد الممثل التزام الإقليم بمواصلة عملية الإصلاح الدستوري، بعد أن عقد اجتماعات مفتوحة في عام 2021 لمناقشة مشروع الدستور الذي أكد الرغبة في تحسين مستوى التمثيل الديمقراطي والحصول على ضمانات وحماية كافية لضمان الحكم الرشيد وتعزيز مستويات عالية من النزاهة في الحياة العامة. وقدم الممثل معلومات عن الطريقة المقترحة للمضي قدما وأعرب عن رغبته في الحصول على مساعدة تقنية في إعادة صياغة الدستور، وذكر أنه يفضل أن يقدم تلك المساعدة خبيراً أو خبراء في الشؤون الدستورية في منطقة البحر الكاريبي.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

61- في عام 2023، عُقد اجتماعان لمجلس المملكة المتحدة الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار في لندن، في 11 و12 أيار/مايو و14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

62- وفي البيان المعتمد في الاجتماع، المعقود في أيار/مايو، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة ما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

63- وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أنهم سيواصلون استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذكر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون برفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

64- وفي الإعلان المشترك الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقب الاجتماع الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن المملكة المتحدة ستدعم الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في أقاليم ما وراء البحار، إذا ما رغبت في ذلك، في قبول مسؤوليات إضافية ومزيد من الحكم الذاتي، فضلاً عن المساءلة. وستتخذ المملكة المتحدة هذه الخطوات بما يتماشى مع مسؤولياتها السيادية والقانون الدولي، مع كفالة الوفاء بالالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك بموجب دستور كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

65 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تقيم مع جميع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة ذات طابع عصري وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا أم لا.

66 - وأضاف قائلاً إن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي، رهنا بشرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وأشار إلى أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية والمضي قدماً في تنفيذها، بما في ذلك حماية البيئة، وأن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما في ذلك الحماية البيئية، والاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك كفالة الأمن. وذكر أن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملية لبناء القدرات المحلية والقدرة على الصمود، وأن مشاريع مختلفة للبنية التحتية يجري تنفيذها حالياً (انظر A/C.4/78/SR.8).

ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

67 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الجمعية العامة القرار 87/78 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2023 (A/78/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقرُّ به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبينة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) حثت على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك المشاورات العامة، في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسّر إيفاد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بجهود التوعية المبذولة لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بما يستجد من معلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب أنغويلا ورغباته وأن تعزّز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغويلا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونًا كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغويلا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛

(م) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستديم والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السارية؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة، وأن تدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين تأثر بهما الإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغويلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وعن تنفيذ القرار .

خريطة أنغويلا

